بسم الله الرحمن الرحيم

خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية :بين الاستجابة للانتفاضة والمناورات السياسية

هدف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة البحث في اهم الاسباب التي ادت الى طرح حكومة ارئيل شارون خطة فك الارتباط والانسحاب من غزةمن خلال تحليل اهم العوامل الداخلية والخارجية فلسطينيا واسرائيليا وربط ذلك بالتغيرات الدولية والاقليمية التي جعلت هذة الفكرة تتبلور في شكلها النهائي حيث ان فكرة فك الارتباط من جانب واحد كانت قد طرحت منذ منتصف التسعينات ولكنها لم تتبلور في شكل خطة كاملة متكاملة الا في عهد شارون.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ان فكرة الانسحاب من غزة وخطة فك الارتباط اتت نتيجة سسلسلة من العوامل والتفاعلات المحلية والدولية ,الا انه يقبع على راس هذة العوامل المقاومة الفلسطينية وعدم قدرة الحكومة الاسرائيلية بقيادة ارئيل شارون على تحقيق الامن الشخصي او الجماعي للمجتمع الاسرائيلي.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذة الدراسة انها تاتي في مرحلة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني خاصة وبعد مرور اربع سنوات على اندلاع انتفاضة الاقصى وبروز بعض الدعوات لتقييم انجازات هذة الانتفاضة , كما انها تاتي بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ومحاولة صناعة مزاج عام يوحي بان الشعب الفلسطيني على ابواب مرحلة من مراحل السلام القادم قد تكون الانتفاضة والمقاومة قربانا تقدما لهذة المرحلة.

منهجية الدراسة:

تقوم هذة الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تحديد مميزات الظاهرة وشكلها العام ومن ثم تحليل اسباب ودوافع الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها . كذلك التركيز على الوثائق والرسائل والمقابلات الصحفية المنشورة في المجلات والصحف الرسمية.

تساؤلات الدراسة:

استنادا الى ما سبق فان هذة الدراسة تسعى الى الاجابة على السؤال التالي.

هل خطة فك الارتباط انجازا فلسطينيا للمقاومة ام هو فخ اسرائيلي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي طبيعة البيئة السياسية التي افرزت فكرة فك الارتباط والانسحاب من غزة؟

2-ما هي اهم المكاسب التي قد يحصدها الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي من هذة الخطة ؟

3-ما هي اهم الاخطار التي قد تنجم عن تطبيق هذة الخطة؟

4-هل خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة مناورة ام خطة سياسية قابلة للتطبيق؟

5-ما هي علاقة خطة فك الارتباط بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؟

اقسام الدراسة:

ملخص الدراسة باللغتين العربية والانجليزية
الفصل الاول:الفصل احادي الجانب وعلاقة ذلك بالمقاومة
الفصل الثاني : اسباب اعلان خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية
الفصل الثالث:خطة فك الارتباط في ميزان الاستجابة الامنية والحل السياسي.
النتائج والتوصيات

الفصل"أحادي الجانب" وعلاقة ذلك بالمقاومة

ارتبطت فكرة الفصل أحادي الجانب والانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق الفلسطينية ارتباطا وثيقا بعنصرين مهمين هما: المقاومة الفلسطينية والأمن الإسرائيلي، إذ خرج الفصل أحادي الجانب الى حيز الوجود أول مرة بعد سلسلة العمليات التي قامت بها حركة حماس عام 1995-1996م، وراح ضحيتها عشرات الإسرائيليين، حيث سعت حكومة رابين آنذاك إلى منع من أسمتهم"الانتحاريين الفلسطينيين" من الوصول الى داخل اسرائيل، ويتضح من ذلك إن هدف الفصل لم يكن الوصول الى حلول سياسية للصراع على الجبهة الفلسطينية، بمقدار ما كان نتيجة لوضع امني متردي وصلت اليه الحالة الاسرائيلية عندما شعرت ان مواطنيها اصبحوا مستهدفين ولم تستطع الحكومة آنذاك ان تمنع هذا الخطر الذي اصبح يحيق ويستهدف كل مواطن أيا كان وحيثما حل. وعلى أبواب الالفية الثانية بدأت خطة الفصل الاحادي الجانب تأخذ طابعا آخرا، وذلك لدخول عامل وعنصر مهم الى حلبة الصراع الفلسطيني _ الاسرائيلي ممثلا في انتفاضة الاقصى وما صاحبها من عمليات تفجيرية داخل الخط الأخضر خاصة وأنها لم تعد موسمية كما كانت في عهد اسحق رابين بل اصبحت حدثا يوميا وسلاحا مقاوما بل وجزء من الثقافة السياسية الفلسطينية عبر ما اصبح معروفا (بالعمليات الاستشهادية) ، وأدى هذا في النهاية الى طرح الاسرائيليين نمطا جديدا في تحديد العلاقة المستقبلية بين دولة الاحتلال من ناحية وبالنظام السياسي والمجتمع الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1967م من ناحية أخرى.

وبناء على هذا النمط الجديد من العلاقة طرح رئيس الحكومة الاسرائيلي ايهود باراك مجددا خطته للفصل احادي الجانب والتي اطلق عليها مصطلح"نحن هنا......... وهم هناك".[1]
ثم انتقلت خطة الفصل إلى الحيز الأكاديمي عندما طرحها البرفسور"ارتون شوفر" خبير الجغراقيا في جامعة حيفا على مؤتمر هيرتزيليا" مؤتمر ميزان الحصانة والامن القومي" والذي بات يعرف بمفكر الفصل احادي الجانب، وبناء على دراسة قدمها بعنوان" ديمغرافية ارض اسرائيل" يستنتج من خلالها انه في العام 2020م سيعيش بين نهر الاردن والبحر 42% من اليهود

1- هاني حبيب، **خطة الفصل جدار من الاوهام الشائكة**، مجلة الرؤية، عدد خاص رقم 12، ايلول 2001م، ص191.

و 58% من العرب ويصل الى الحل السحري بدون الفصل فان الكيان الصهيوني سيزول عن الخارطة خلال سنوات غير طويلة" [2]

ويعتبر د. خليل الشقاقي ان هذه الدعوة للفصل احادي الجانب لم تكن حكرا على توجه سياسي معين بل شملت كافة ألوان الطيف السياسي الاسرائيلي، ولم يكن غريبا بروز تجمع برلماني في الكنيست الاسرائيلي في اغسطس 2001م شمل اشخاص مثل (دان ميردور من حزب المركز ، وميخائيل عيتان من الليكود، وحاييم رامون من العمل) حيث عملوا على تشكيل حركة شعبية تنادي بالفصل احادي الجانب. [3]

وبالرغم من طرح خطة الفصل الاحادي من عدة قوى سياسية في اسرائيل الا أنها لم تبرز كخطة كاملة ومتكاملة الاعشية وصول ارئيل شارون الى سدة الحكم في اسرائيل, وهذا ما اثار عدة تساؤلات, سواء على صعيد الحياة السياسية الحزبية او حتى على مستوى الجدل الاكاديمي. وبغض النظر عن طبيعة واهداف هذة الجدليات الا ان الخطة ما زالت تحتوي الاسئلة الكثيرة والمهمة. سواء هل هذه الخطة تمثل أنجاز فلسطيني جاء من خلال المقاومة أم فخ إسرائيلي جديد؟ خاصة وأن طرح شارون لهذه الخطة التي قد تكون بداية لحل قد يمتد لمدة عشرة سنوات كما يرى الدكتور عزمي بشارة عضو الكنيست الإسرائيلي. وهل سيكون الفصل بإقامة أسلاك وجدار عزل يتم تدميره بعد إحلال السلام؟ أم ستكون هذه الجدران خطوطا سياسية؟ وما هو مستقبل المستوطنات المتبقية في الضفة الغربية هل سيفكك جزء منها أم ستنضم الى داخل التجمعات الكبرى؟

ويعتقد اخرون أن هذه الخطة تسعى إلى تحقيق هدف واحد يتمثل بهدف امني أوحد وهو تعزيز أمن مواطني اسرائيل داخل الخط الاخضر ومنع الفلسطينيين من تحقيق انجازات اقليمية وإعلامية وسياسية. [4]

ومع مجيء شارون الى السلطة دخلت كثير من المعطيات التي اثرت في بلورة خطة ما بات يعرف بفك الارتباط والانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية، وأخرجتها الى حيز الوجود حتى اصبحت وكانها("المشروع الاسرائيلي المعاصر) لحل الصراع مع الجانب الفلسطيني، ولعل ابرز هذه المعطيات والظروف ، كما عبر عنها ارئيل شارون نفسه، يمكن تلخيصها فيما يلي:

2- **المصدر السابق**، ص 189.
3- د. خليل الشقاقي، **مسيرة مترددة نحو الاعتدال مواقف الراي العام اليهودي في اسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية (1980-2001)** ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والاستراتيجية ، يناير 2002، ص 142.
4- جميل العبادسة، **خطة الفصل الاسرائيلية والاقتصاد الفلسطيني**، مجلة الرؤية ، العدد السادس، شباط 2001م، ص 124.

1. عمليات المقاومة التي قال عنها أنها حرب من الآلام المتواصلة وتشكل فيها المدارس والمطاعم والأسواق والباصات هدفاً مع سبق الإصرار.
2. فك الارتباط سيعزز إسرائيل بسيطرتها في المنطقة الحيوية لوجودها.
3. فك الارتباط سيحظى باعتراف ومباركة قريبين وبعيدين وسيقلص العداء ويخرق المقاطعة والحصار.
4. ليس بالحرب وحدها يحسم هذا النزاع[5]

وسيتم تناول هذه الأسباب والدوافع على ثلاثة محاور : المحور الفلسطيني, والمحور الاسرائيلي والمحور الدولي:-

أولاً: المحور الفلسطيني:

ساهمت التفاعلات الفلسطينية في إحداث عدة تغيرات جعلت فك الارتباط تصبح مخرجاً لشارون وهي مقسمة الى قسمين رئيسين : الاول ذاتي ممثلا بالانتفاضة والمقاومة, والثاني موضوعي جاء نتيجة جملة التفاعلات السياسية خلال الانتفاضة وعلى راسها السياسة الشارونية.

كل هذه النقاط والمعطيات سرعت في اتخاذ شارون وتصميمه على تصميم خطته في فك الارتباط خاصة وبعد وصول الحالة الاقتصادية الفلسطينية إلى وضع متدهور فقد وصلت نسبة البطالة في الشارع الفلسطيني إلى 50% من الشعب وحالة كهذه تشكل أرقاً لدى الإسرائيليين الذين عادة ما يربطوا ما بين المقاومة والفقر.

العامل الذاتي

منذ أن اندلعت انتفاضة الأقصى في 28/9/ شكلت جملة من الآثار والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المجتمع الإسرائيلي والنظام السياسي على حد سواء.

فقد كانت الانتفاضة بمثابة رسالة موجهة للفرد الإسرائيلي وتحدياً له على صعيد ثقافته السياسية، واتجاهات هويته السياسية خاصة نظرته للآخر، ونقصد بالآخر هنا هم أبناء الشعب الفلسطيني سواء المقيمين في أراضي عام 1967 أو المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1948، لأن الانتفاضة والمقاومة من خلال

5- لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة **خطاب ارئيل شارون امام الكنيست الاسرائيلي عشية المصادقة على خطة فك الارتباط**.يدعوت احرونوت2004/10/26

ممارساتها كانت تستهدف أولا وأخيرا هذا الفرد الإسرائيلي داخل اسرائيل أو في الأراضي المحتلة عام 1967. فمثلت الانتفاضة خلال العمليات – عمليات الاقتحام للمستوطنات, أو عمليات المطاردة على الطرق الالتفافية, أو العمليات التفجيرية في الداخل– استنزافا حقيقا ومباشرا لحياة الفرد الإسرائيلي ولمصالحه.

أما على الجانب الآخر فقد أوجدت الانتفاضة جملة من التحديات للنظام السياسي الإسرائيلي واتجهت هذة التحديات لتضرب في عمقين أساسيين للكيان الصهيوني هما:

1) عدم القدرة على احتواء الانتفاضة أو إيقافها رغم تعاقب ثلاث حكومات إسرائيلية لغاية الآن وهذا كان له بالغ الأثر في عدم تحقيق الأمن الفردي والجماعي للمواطنين والأفراد والتي تعتبر من أهم الوظائف السياسية لأي نظام سياسي بل تعتبر بالنسبة للنظام الإسرائيلي من أهم المقومات وذلك من اجل تشجيع الهجرة التي هي عماد المشروع السياسي الاستيطاني الاحلالي في فلسطين، علاوة على المحافظة على البعد الديمغرافي الذي أصبح يتصاعد دورياً في رسم استراتيجيا للعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية.

2) شكلت الانتفاضة تحدي آخر لهذا النظام السياسي الإسرائيلي فيما يخص قدرته الرمزية والتي تمثلت في بناء النموذج الديمقراطي.[6] وبناء نظام اقتصادي يعتبر من أقوى اقتصاديات دول الشرق الأوسط خاصة وان اسرائيل كانت على أبواب ترتيب أوراق جديدة للمنطقة من ناحية النفوذ الاقتصادي في المنطقة وبناء شرق اوسط جديد.

ويمكن الإشارة إلى الآثار التي عكستها الانتفاضة الفلسطينية على المجتمع والنظام الإسرائيلي على عدة صعد على النحو التالي:

أ– الصعيد الاجتماعي –النفسي والأخلاقي:

6- يهودا ليطاني ، **الاحتلال مفسد حقا**، .يديعوت احرونوت .2004/11/25

تركت الانتفاضة على الصعيد الاجتماعي- النفسي والاخلاقي آثارا بالغة في المجتمع الإسرائيلي من خلال عدة أمور:

1- إزدياد منسوب التطرف في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي أدى الى ازدياد جدلية الدين والدولة في اسرائيل عبر زيادة التأييد الشعبي للأحزاب اليمينية والدينية، وازدياد المناخ الاجتماعي اليميني المتطرف في الوسط الاجتماعي الإسرائيلي.

2- ازدياد عسكرة المجتمع الإسرائيلي حيث تطلبت الانتفاضة مزيدا من الجنود حتى بعد أن تم استدعاء الاحتياط.

3- أن عجز الدولة عن تامين الأمن الفردي والجماعي قد أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة الفردية في إدارة الحياة السياسية والاجتماعية.وهذا اعاد الدولة الاسرائيلية الى الوراء عدة خطوات, حيث اصبح الفرد الاسرائيلي مسؤولا ذاتيا عن امنه وكانه يعيش في نظام حديث التكوين.

4- أحدثت الانتفاضة خللا أخلاقيا وظيفيا داخل المجتمع والجيش تمثل بشكل بارز في رفض ضباط في سلاح الطيران سياسة الاغتيالات، لأن ذلك مثل هبوطا في المستوى الأخلاقي لديهم، كما أحدث انفصاما داخل الجيش.

ب- على الصعيد السياسي:

لعبت الانتفاضة في أحداث عدة آثار على المجتمع الإسرائيلي من الناحية السياسية منها ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، ونشير إلى أبرز هذه الآثار كما يلي:

الآثار الاستراتيجية

1-ضرب المشروع الصهيوني في المنطقة من أساسه خاصة في الأمور التالية:

أ- الاستيطان. فحسب احصائيات المجلس الصهيوني في اسرائيل فان عدد الوافدين الى اسرائيل حتى نهاية العام 2004سيصل الى 20 الف نسمة وثلثهم فقط يهود بينما عدد المهاجرين من اسرائيل سيصل الى 15 الف معظمهم يهودويفيد المصدر نفسة بان الانتفاضة والازمة الاقتصادية ستزيدان عدد المهاجرين من اسرائيل.[7]

ب- الجدار الفاصل فقد وجدت اسرائيل نفسها أمام مأزق كبير بـــرز من خلال عدة تساؤلات على مستوى قادة اسرائيل تتمحور حـــول كيف يمنع شخص يريد أن يموت؟! وايا كانت فكرة الجدار الفاصــل لا يمكن أن تفهم في إطارها الصهيوني ألا ضمن بعد واحد، وضمن عقلية صهيونية واحدة وهي عقلية الجيتو، وليســت تلــك العقليــة الصهيونية التوسعية التي بني عليهـا المشــروع الصــهيوني فــي فلسطين، حيث انه ومهما كانت نسبة هذه الأراضي التي ستبقى خلف الجدار ألا انه لا يمكن إنكار حقيقة أن الانتفاضــة الفلســطينية قــد فرضت حقائق جديدة أجبرت قادة اسرائيل على التفكير بجدية حول التنازل عن ما يسمى"بارض اسرائيل الكبرى".

ج-لقد أوجدت الانتفاضة والمقاومة مناخا سياسيا له أبعاده الاستراتيجية علــى إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكان لهذا المناخ أثاره المباشرة على أخراج خطة فك الارتباط الى حيز الوجود ولقد تمثلت أهم هذة الأسس فيما يلي:

1: تبدد الاعتقاد الإسرائيلي القديم فيما يخــص إدارة وحــل الصــراع الفلســطيني الإسرائيلي والذي تمثل في أيجاد الضغوطات الدولية أو المحلية على صانع القــرار الفلسطيني من اجل التوصل الى اتفاق ينبثق عنه كيان فلسطيني القــادم تــتحكم بــه اسرائيل، حيث أن الانتفاضة أفشلت هذه المعادلة فان اشباع غريــزة ايجــاد كيــان

7- يدعوت احرونوت 2004/11/25

فلسطيني لم تمنع الشعب الفلسطيني من التفكير في مقارعة الاحتلال ومقاومته وهـذا ما اثبتته الانتفاضة حيث بدات شرارتها من قبل اجهزة السلطة.[8]

2: أن حجم الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون أصبحت منذ الآن توضع في ميـزان أي اتفاق قد يتم عقده مستقبلا وهذا بدا يطرح تساؤلا حول مدى قدرة أي قائد سياسـي على أقناع القوى السياسية والمجتمع الفلسطيني بان هذا الاتفاق يوازي ثمن مـا تـم تقديمه من تضحيات .

3: رسخت الانتفاضة لدى المجتمع الفلسطيني ولدى مختلف اطيافه قاعدة مفادهـا أن نظرية المراحل لا يمكن التعامل وهذا له اثرة السلبي علـى عقليـة صـانع القـرار الاسرائيلي حيث ان نظرية المراحل منحت اسرائيل على الدوام التعاطي مع القضـايا الفلسطينية بصور التفافية افقدت هذة القضايا من محتواها .

4: اثرت الانتفاضة على الشارع الفلسطيني حيث إن الانتفاضة أدت الى نمو الاتجـاة الديني الفلسطيني ممثلا بنمو حركة حماس, وكذلك تطور ما يمكـن تسـميته الـنفس الحمساوي المقاوم في الوسط الفلسطيني ومما رفع من هذا المستوى هو التغيرات التي حدثت داخل حركة فتح سواءً على مستوى الهيكلية التنظيمية أو على مستوى البرنامج والقنا عات السياسيةوبالذات فيما يخص عودة جدلية المقاومة الى داخل حركة فتح . وهذا العامل يلعب دورا كبيرا في تحديد العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية التـي بقيـت توجه جل ثقلها طوال العقود المنصرمة حيال إيجاد قيادات سياسية تسميها معتدلة من اجل إيجاد بعض الحلول للقضية الفلسطينية التي تقبل بوجود اسرائيل فـي المنطقـة ومن ثم التفاوض على بعض النقاط الأخرى وصولا الى تذويب هذة القضـية, أمـا والحالة عليه الآن فقد عادت ألّلعبة الى المربع الأول.

الآثار الآنية (المرحلية)

8- احمد محمود محمد القاسم، **انتفاضة الاقصى واحتمالات المستقبل**،2001، ص 7-8

أما على المستوى الآني أو التكتيكي فقد أثرت الانتفاضة والمقاومة في النظام السياسي الإسرائيلي وفي القوى السياسية الإسرائيلية من عدة جوانب:

1-فشل الحكومة الإسرائيلية بقيادة ارئيل شارون فيما وعدت به المواطنين من إيقاف الانتفاضة خلال 100 يوم, بل العكس فان الانتفاضة بقيت متماسكة وازداد زخم تهديد المقاومة لآمن الشخصي والجماعي للمجتمع الإسرائيلي, وفي مقابل سقوط حكومة الوحدة بين حزب العمل وحزب اليكود ازدادت اللحمة بين القوى الفلسطينية وعلى رأسها حركتي فتح وحماس ممثلا ذلك باللقاءات التي حدثت سواءا الحوارات في القاهرة أو اللحمة الميدانية بتشكيل إطار القوى الوطنية والإسلامية والتي وان لم يكن البرنامج المعلن أنها تلتف حول برنامج المقاومة ألا أن الواقع يثبت أنها كذلك ولو من ناحية الفعل ورد الفعل المعاكس.

2-ضعف معسكر السلام أو القوى الليبرالية في اسرائيل وعلى رأسها حزب العمل.[9] والذي شكلت له الانتفاضة والمقاومة ضربتان كبيرتان مما جعل مستقبله وحاضرة في خطر بالغ الأهمية. تمثلت الضربة الأولى في الاضطرابات التي حدثت في أراضي عام 1948 والتي أفقدت حزب العمل جزءا من دوائره الانتخابية, والثانية كانت في ضرب برنامج حزب العمل برمته وخاصة فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد أدى اشتعال الانتفاضة في عهد حكومة باراك بقيادة حزب العمل وكذلك الدعاية التي استخدمها الحزب في إعلان ما يمكن تسميته العطاء السخي الذي قدمه أيهود باراك في كامب ديفيد الى إضعاف نظرية حزب العمل التي طالما تغنى بها في الشارع الإسرائيلي ألا وهي التعامل مع قوى ليبرالية في الوسط الفلسطيني, كما أدى ذلك زيادة النفس التطرفي في الشارع الإسرائيلي وبالتالي ارتفاع منسوب الدور الديني في صناعة الحدث على مستوى الشارع وعلى مستوى الحياة السياسية, وهذا ما يبرر التخبط الذي أصاب الحزب على مدار السنوات الثلاث المتعاقبة في اختيار قيادته حيث انه وعلى مدار أربع سنوات تم انتخاب ثلاث قيادات سياسية لم

9- ممدوح نوفل، **الانتفاضة انفجار عملية السلام**، عمان 2002، ص333

تستطع أن تقدم برنامجا سياسيا تستطيع من خلاله أن تنافس حـزب الليكـود علـى السلطة أو حتى أن تحصل على أمكانية حجب الثقة عن الحكومة الحالية رغم مطالبة الحزب بها أكثر من مرة.

العامل الموضوعي:

لقد كان للسياسات التي اتبعها ارئيل شارون أثناء الأنتفاضة انعكاسات مهمـة على الشارع الفلسطيني، ومن أهمها:

1-إعلان شارون أنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، وهذه السياسـية كانـت سلاح ذو حدين، فهي من جهة جعلت شارون يستبيح الأراضي الفلسطينية ويحقـق بعـض الانتصارات الحربية، إلا أنه من الجهة الأخرى أضعفت السـلطة الفلسـطينية، ممـا دفـع بالفلسطينيين لتطوير أساليب مقاومتهم أولاً ومنها إطلاق صواريخ القسام على المسـتوطنات في القطاع والتي عجز السلاح الإسرائيلي في مقاومتها لبساطتها ولكنها أدت مفعولاً هائلاً في عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على حماية المستوطنات، ومن جهة أخرى فقد تـم إطـلاق يـد المقاومة وأصبحت المخرج الوحيد للتعامل مع الأزمة.

2-لقد كان لعمليات المقاومة التي جاءت أثناء الاجتياح الإسرائيلي وبعده، وللعمليات التي استمرت ضد الأسرائيلين داخل الخط الأخضر في التأثير على إيصال القيادة الإسـرائيلية إلـى أن الحـل العسكري لن يجدي نفعاً بل وكان التفكير الجدي داخل أروقة صناعة القرار الإسرائيلي والنخبـة في مقدار الثمن التي يتوجب على الجيش الإسرائيلي والمواطن الإسرائيلي دفعه فـي حالـة تـم اجتياح اسرائيلي لقطاع غزة.

ثانيا: المحور الاسرائيلي

هناك عدة أسباب على الصعيد الإسرائيلي جعلت شارون يطلق خطته ويصر على تطبيقها رغم عدم مصادقة حزبه عليها (62% صوتوا ضد الخطة، 38% صوتوا لصالحها).[10] ويمكـن تقسمها الى مجموعتين رئيسيتين:

أ - الأسباب الايدولوجية:

10- .كان ذلك نتيجة مسح اجرتة القناة الاولى للتلفزيون الاسرائيلي كما اوردت ذلك شبكة الشرق الاوسط للاعلام على موقعها:http://www.mideastweb.org/l....

لا تعتبر غزة بعدا ايدولوجيا بالنسبة لإسرائيل حيث أن الحركة الصهيونية لم تدعي منذ الأيام الأولى بوجود أي مزاعم دينية لها في غزة كما هو الحال في الضفة الغربية، ثم القضية الأخرى وهي قضية الخلاص كجزء من العقيدة الايدولوجية الصهيونية الجديدة وكذلك أطياف اليمين المتطرف والمتمثل فيما أطلق عليه في مؤتمر هيرتزيليا بالقنبلة الديمغرافية فالانسحاب من غزة يفقد اسرائيل 2.3% من الأراضي وحوالي نصف السكان الفلسطينيين. وهذا ما تعتبره بعض الأوساط الإسرائيلية انتصارا لها في حل المشكلة الديمغرافية على الرغم أن هناك البعض وخاصة المتدينين الذين يعتبرون أن المشكلة الديمغرافية تكمن في عرب عام 1948 وليس في قطاع غزة، ولكن يبقى السؤال الجدلي إسرائيليا حتى لو تم الاتفاق على أن المشكلة تكمن في عرب 48 هل هناك من أمكانية لحل عملي لهذه المشكلة التي تمس روح الكيان الصهيوني بطريقة غير طريقة الفصل وتعديل الحدود خاصة وان فكرة الترنسفير لم تعد واقعية لا من الناحية العملية ولا من الناحية النظرية.

ب: الاسباب السياسية والاقتصادية

تعود أهمية الأسباب السياسية التي جعلت من شارون يصر على خطته إلى الواقع الذي بات يعيشه المجتمع السياسي في إسرائيل نتيجة للتأثير المباشر للمقاومةوالارتفاع الشديد لعدد القتلى والجرحى في انتفاضة الاقصى والذي بلغ 1035 قتيل وحوالي 6000 جريح ربعهم جراحهم خطيرة. وحسب بحث أجراه مركز بحوث الأمن الوطني في جامعة حيفا. فإن واحد من بيت كل خمس يهود في إسرائيل فقد منذ اندلاع الانتفاضة صديقاً أو قريباً. وهذا الأثر له صداه الواسع داخل الشارع الإسرائيلي، إذا أظهر الاستطلاع أن 66.2% من الإسرائيليين ليس لديهم ثقة في قدرة الحكومة في الدفاع عنهم بعد مرور أكثر من أربع سنوات على الانتفاضة[11]. وهذه الحالة من عدم الاستقرار أدت إلى أن يعيش المواطن والمجتمع الإسرائيلي حالة من اللاأمن اليومي. أما القضية الأخرى وهي التي أكثر إلحاحاً من الناحية السياسية، فتكمن في أنه رغم تحقيق شارون انتصارات على المستوى الخارجي سواءً في الحصول المطلق على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية ,اواستنفاد إسرائيل كل ما لديها من إمكانيات في استخدام القوة المباشرة ضد الشعب الفلسطيني والسلطة إلا أنه من الملاحظ أن الرد الفلسطيني كان أعنف من ناحية استهداف المقاومة للمواطن والمجتمع الإسرائيلي, وهذا ما أوقف بشكل أو بأخر التنمية في إسرائيل سواءً في الاتجاه البشري من حيث جلب المستوطنين كما أسلفنا سابقاً، أو من الناحية الاقتصادية حيث أنه كما أشار

---

(11) يديعوت أحرنوت، 2004/11/01.

البنك المركزي الإسرائيلي في تقريره نصف السنوي والذي جاء بعنوان "التطورات الاقتصادية في النصف الثاني من العام 2002" إلى التأكيد على استمرار الانخفاض في معدل الناتج القومي للفرد الواحد لتصل إلى 6% وانخفاض حجم الصادرات إلى 7.7 %، وارتفاع نسبة البطالة إلى 12% في العام 2003، وارتفاع نسبة التضخم المالي إلى 6.5% واعتبر البنك المركزي أن السبب الرئيسي للوضع الاقتصادي المتدهور جداً في إسرائيل هو الانتفاضة والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وليس الركود الاقتصادي العالمي أو أي شيء أخر [(12)].

أما العنصر الأخر الذي يعتبر من الأسباب السياسية المستجدة والتي أدت إلى تبني شارون خطة فك الارتباط فيعود إلى التغيير في بنية الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية في إسرائيل إلى قسمين رئيسين: الأيدلوجيون وأوضح من يعبر عنهم القوميون المتدينون، والبراغماتيون والذين ينقسمون إلى متطرفون ومنهم شارون ووسط ويسار. والأهم من هذا أن اليسار الإسرائيلي ليس فقط تراجع في حضوره داخل البنية الحزبية الإسرائيلية، بل أن الاتجاه اليساري لم تعد لديه القدرة التنظيمية لترتيب أوراقه وتقديم بديل، بل أن الناظر إلى خطة فك الارتباط تتكون لديه قناعة بأنها أتت لتكون بمثابة التغييب لقيم الفكر اليساري، حيث أن فكرة الفصل هي يسارية الأصل، وأنه تطبق الآن بروح وعقلية يمنية، وهكذا فقد اليسار الإسرائيلي وبالذات حزب العمل والذي يعتبر من أهم البدائل لشارون وللفكر الليكودي إمكانية القدرة على المناورة السياسية سوى تأييد خطة فكك الارتباط و الدخول في حكومة وحدة وطنية مع شارون، إذا هكذا يظهر شارون وكأنه بدا يلعب دور الشخصية الكاريزمية في الحياة السياسية الإسرائيلية، حتى أن بعض المحللين بدا يرى بأن شارون يهدف من وراء خطة الانسحاب تحقيق أهداف شخصية عبر الصعود إلى مرتبة الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل، وأن يتحول من ممثل لحزب الليكود إلى ممثل الإجماع اليهودي بكافة أطيافه، وهكذا حل يكون قد حقق كاريزمية سياسية عبر رصيد حربي، وهذا ما أخذ به الكاتب اليساري الإسرائيلي "أري شبيط" والذي خرج بعبارة مفادها "أما شارون وإما الكارثة"، وأستدل على ذلك من خلال جملة معطيات ومن أهمها كما يقول:

1. لقد أصبح شارون نقطة المحور الدقيقة في الجهاز السياسي الإسرائيلي.
2. إذا لم يتمكن شارون من إخلاء مستوطنات في عام 2005، فلن يتمكن أحد.

---

(12). سليم سلامة، **الأزمة الاقتصادي في إسرائيل: خطتان للخروج من عنق الزجاجة**، 2003/11/02، المشهد الإسرائيلي.

http://www.**almash-had.org/viewarticle.asp?articleid**=474

3. إذا انهار شارون فإن حزب الكلام الفارغ (حزب العمل) غير قادر على إخلاء مستوطنة واحدة دون إغراق البلاد في حمام دم، أما الليكود فإنه إذا تمرد على رئيسيه سيتحول إلى حزب مارق غير طبيعي.
4. أما فيما يخص المصلحة الإسرائيلية فإن شارون هو الوحيد القادر على ترجمة إرادة أغلبية الإسرائيليين السياسية ولذلك فقد أصبح الأمل الأخير في نظرهم[13].

وعلى الرغم مما تقدم فإن هنالك سبباً لا يقل أهمية عن الأسباب الأنفة الذكر والذي يدور حول قضية إدارة الأزمة، فشارون قد وعد الناخب الإسرائيلي بقضيتين أساسيتين: أولاً: القضاء على الانتفاضة خلال مائة يوم، وهذا لم يتم بل بالعكس فإن الانتفاضة قد ازداد زخمها، وهنا يأتي رد شارون عبر تقديم خطة فك الارتباط كالتفاف عن هذا الوعد كأنه انتصر في هذه الحرب، والمنتصر دائماً يجب أن يقدم مشروعاً سياسياً يتوج به انتصاره حتى يستطيع أن يقنع الشارع الذي لا يستطيع أن يسير في طريق لا يعرف نهايتها، أما القضية الأخرى فهي تأتي ضمن وعد شارون الثاني، بأن الدولة الفلسطينية ستقام على 42% من مساحة الضفة الغربية وعند تفحص خطة فك الارتباط بالأرقام نجد أن الجدار العازل يبتلع ما نسبته 58% من أراضي الضفة الغربية، إذا يبدو شارون في عيون المجتمع الإسرائيلي أنه استطاع أن يفي بما التزم به من تعهدات، وهكذا لم تذهب خسائر الشعب بلا جدوى، وهذا ما يفسر تنامي التأييد داخل الشارع الإسرائيلي بخطة فك الارتباط، حيث اظهر استطلاع الرأي الذي أجراه قسم الاتصالات ومعهد ترومان للسلام في الجامعة العبرية أن 64% من الإسرائيليين يؤيدون خطة فك الارتباط [14]. ا)

ثالثاً: البنية الدولية الجديدة

حيث قدمت الإطراف الدولية ما بات يعرف في القاموس السياسي ب" خارطة الطريق" والتي بغض النظر عن المثالب التي احتوتها الا انها جاءت بعنصرين مهمين من عناصر اللعبة السياسية السابقة، تمثلا بدخول قوى جديدة لحل الصراع إضافة الى الولايات المتحدة هي الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا ، كذلك جاءت التزاماتها بالتوازي وليس بالتتابع .

---

(13) أري شبيبط. **إما شارون وإما الكارثة**، هأرتس، 2004/10/21.

(14) يديعوت أحرنوت، 2004/04/05.

ورغم ما احتوته هذه الخطة، الا ان شارون قبل هذه الخطة رسمياً، إلا أنه رفضها عملياً بعد تقديمه اربعة عشر تعديلا عليها وهذه التعديلات افرغت الخطة من مضمونها وبات شـــارون بدون توجه سياسي وهذا عكس التقليد السياسي المتبع اسرائيليا، حيث ان غياب الطرح السياســـي اسرائيليا يفترض دائما العودة الى المرجعية والقرارات الدولية وهذا ما ناضلت اسرائيل من اجله سنوات طوال بل قد يكون احدى اهم مثالب اوسلو هو تغييب القرارات الدوليـــة والتوافــق مـــع المشاريع الاسرائيلية المجتزءة. اما الخطة الاخرى في هذا المجال فهي فيمـــا يخـــص الولايـــات المتحدة الأمريكية فهي بحاجة الى تهدئة الساحة الفلسطينية وأضاءت نورا في آخر النفـــق وذلـــك لانشغالها في الترتيبات الامنية والسياسية في العراق، وهذا ما قد يفسر أحد جوانب التشجيع الذي تلقاه شارون من الادارة الامريكية عشية مناقشة خطة فك الارتباط مع الفلسطينيين (رسالة جورج دبليو بوش) والتي أشار من خلالها إلى التزام وتعهد الإدارة الأمريكية بالبقاء على بعض الكتـــل الاستيطانية في الضفة الغربية، وضم كتل أخرى إلى اسرائيل، بالإضافة إلى إلغاء حـــق العـــودة للفلسطينيين. وهذه تمثل ابرز الإنجازات التي حققها شارون رسميا حتى قبل أن يبدأ بالانســـحاب عملياً من كيلو متر واحد أو يزيل مستوطنة، هذا على الصعيد الدولي. من جهة أخـــرى فقـــد أثرت البيئة الدولية الجديدة والتي كانت انعكاسا للمقاومة الفلسطينية في تصـــميم شـــارون علـــى اعلان خطة الانسحاب من غزة وفك الارتباط على الضفة خاصة بعد ظهور عدة افرازات الدولية لعل ابرزها: تدني شعبية اسرائيل في الساحة الأوروبية الى أدنى مستوى لها حيث اعتبر غالبيـــة الاوروبيين في استطلاع راي ان اسرائيل باتت خطر على السلم والامن الدوليين ([15]). كذلك قرار محكمة العدل الدولية والذي جاء بموافقة كافة أعضاء محكمة العدل الدوليـــة باســـتثناء القاضـــي الأمريكي الذي امتنع عن التصويت والذي أعتبر الجدار الفاصل مقام على اراضي محتلة يجـــب إزالته[16] .

خطة فك الارتباط في ميزان الاستجابة الأمنية والحل السياسي

يظهر من خلال الحديث عن أية علاقة فلسطينية إسرائيلية جدلية مهمة وبالغة الخطـــورة مبنية على محور الحل الأمني، والتصور السياسي للقضية الفلسطينية، إضافة إلـــى مـــدى جديـــة إسرائيل والتزامها في تطبيق ما يتم الاتفاق علية. إلا أنه ما يهم الفلسطينيين هو البعـــد السياســـي لأي طرح سواء أكان إسرائيلياً أم دولياً هومدى قدرة هذا الطرح على تحقيق تطلعـــات الشـــعب

15- استطلاع قامت به المفوضية الاوروبية في تشرين الثاني 2003م اظهر ان 59% من الاوروبيين يعتبرون ان اسرائيل تشكل خطر على السلم والامن الدوليين يليهما كل من الولايات المتحدة وايران وكوريا الشمالية بنسبة 53%. قناة الجزيرة 2003/11/9م.
16- مجلة دراسات شرق اوسطية.عدد 28 صيف 2004 .قرار محكمة العدل الدولية . اعداد ابراهيم عوض .ص61 ....

الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وإيجاد حل عادل لقضاياه المصيرية، بعكس الإسرائيليون الذين تناولوا القضية الفلسطينية دائماً في بعدها الأمني، ومما لا شك فيه أن خطة فك الارتباط لا تبتعد كثيراً عن هذا الجدل، حيث أنها مضموناً وهدفا قد ظهرتً كاستجابة للحالة الأمنية التي تعيشها إسرائيل، ليس هذا فحسب بل إنها تأتي من حزب الليكود ورئيسه أرئيل شارون الذي يوصف بأنه"ثعلب سياسي" لقدرته على التملص من تعهداته و هذه الحالة تطرح جملة من القضايا والإشكاليات حول نية أرئيل شارون في أن تكون خطة فك الارتباط بداية لمشروع سياسي؟ أم أنها عبارة عن تكتيك مرحلي؟ يريد شارون من وراءه تحقيق مكاسب ومآرب سياسية أنية يقف على رأسها وقف الانتفاضة والمقاومة، وتحسين صورة إسرائيل ومكانتها داخلياً وخارجياً. هذه التخوفات والجدليات لاقت جذورها داخل المعسكرين الفلسطيني و الإسرائيلي خاصة وأن التجارب السياسية في العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية قد أوجدت مدرسة من المفكرين الذين لم تعد لديهم أهمية للأفكار والعبارات المبنية على" سياسة التمني"، بل المهم هو التطبيق الفعلي والأهداف البعيدة التي تهدف إليها أية خطة سياسية من أجل حل الصراع.

وللوقوف على إمكانية فرز ما هو أمني وما هو سياسي في خطة فك الارتباط وهل هذه الخطة تمتلك القدر الكافي لتقديم حلول سياسية ناجحة؟ أم أنها تأتي بأهداف ووسائل أمنية بحتة تهدف إلى إدارة الأزمة أو تخفيف حدة الصراع؟ وحتى نتعدى معادلة رفض كل ما هو مطروح أو قبول كل ما هو مقدم من خطط يقوم هذا المحوربمحاولة تحديد ما هو أمني وما هو سياسي في خطة فك الارتباط، مع الإقرار بصعوبة الفصل بينهما، وكذلك الهدف الاسرائيلي المستقبلي الذي ترمي اسرائيل الى تحقيقه. وياتي ذلك ضمن المحورين التاليين:

أولاً: طبيعة الانسحاب المخطط له من قطاع غزة.
ثانياً: خطة فك الارتباط بالنسبة للضفة الغربية.

أولاً: طبيعة الانسحاب المخطط له من قطاع غزة

نصت وثيقة فك الارتباط على ما يلي فيما يخص قطاع غزة:

1. "انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة وإخلاء كل المستوطنات هناك.

2. تخصيص مصر 600كم^2 من الأراضي بطول 30كم على امتداد الحدود مع مصر وبعرض 20كم داخل سيناء، حيث أنه وبضم هذه المنطقة ستصبح مساحة القطاع نحو 3 أضعاف مساحته الآن.

3. تتولى مصر والأردن والولايات المتحدة الوصاية على المناطق الفلسطينية ويتم توقيع الاتفاق في مؤتمر للسلام ينعقد في مصر يترأسه الرئيس مبارك وبمشاركة الرئيس الأمريكي وقادة أوروبا وروسيا"[17].

فالخطة وكما هو ملاحظ من بنودها فيما يخص قطاع غزة تتناول مجموعة من الأبعاد المهمة في مسار عملية الانسحاب وحجمها وأهدافها ومن أهم هذه الأبعاد:

1. إن الانسحاب من القطاع سيكون انسحاباً كاملاً_ مع الإقرار بسيطرة إسرائيلية جوية وبرية وبحرية , أي إفراغ قضية الانسحاب من جوهرها- وعند الوقوف على إمكانية الانسحاب الكامل من القطاع، فإن هناك شبه إجماع حتى داخل الفلسطينيين بمختلف أطيافهم بأن إسرائيل على الاستعداد للانسحاب الكامل من القطاع، وهذا ما أكده إسماعيل هنية أحد قادة حركة حماس حيث أجاب معقباً على قضية انسحاب إسرائيل من القطاع "الانسحاب من غزة أجلاً أو عاجلاً سوف يتم، فالاحتلال لن يكون بمقدوره احتمال تكلفة وجوده في غزة ولا يعتبر القطاع جزءاً من أرض الميعاد المدعاة" [18].

2. يتمثل البعد السياسي في قضيتين سياسيتين: الأولى وهي التوسعة الجغرافية، والثانية وهي الوصاية السياسية. فكما هو ملاحظ من الخطة أو كما تم شرح أهدافها فيما يخص القطاع من قبل أكاديميون فأما أن تحول إسرائيل قطاع غزة إلى مهد للدولة الفلسطينية يتماشى والمنظور الإسرائيلي في هذه الدولة، بحيث تكون السيطرة الفلسطينية سيطرة أمنية كاملة على داخل القطاع، أما السيادة الخارجية فيتم تقسيمها بين مصر وإسرائيل، وهذا ما بدا واضحاً من الاتفاق الأخير بين مصر وإسرائيل. وما يؤكد هذا التصور هو تقرير مجلس الأمن الإسرائيلي الذي أوصى بتنسيق خطة فك الارتباط مع الفلسطينيين في ورقة عمل خاصة وضعها المجلس تحت عنوان"رحيل عرفات من الساحة – معاني وتوصيات

---

(17) <u>مجلة دراسات شرق أوسطية</u>، ع 28، صيف 2004، ص. 119، نقلاً عن المشهد الإسرائيلي 2004/05/03. (عملية السلام في الصحافة الاسرائيلية اعداد رياض حمودة)

(18) جاءت تصريحات هنية هذة في مقابلة اجراها مهه المركز الفلسطيني للاعلام بتاريخ http://www.palestine –info.archive 2004/7/20

باتجاهات سياسية"، حيث أكدت التوصيات فيما يخص السياسات الإسرائيلية اتجاه القطاع أن أهداف إسرائيل في عصر ما بعد عرفات هي: "إبقاء المبادرة في يد إسرائيل، تعاون أقصى مع مصر والأردن (التشديد على استقرار غزة، إخلاء شريط فيلادلفيا على أساس التعاون المصري) ، عدم عرقلة نمو حكم فلسطيني ناجح ومعتدل ذي شرعية داخلية ودولية"، وطالب التقرير إسرائيل أن تبلور موقفاً في نقطتين:

أ) الانتظار إلى حين نضوج شريك كامل.

ب) بناء شريك ومنحه فيتامينات حتى وهو في مرحلة التكوين(19).

أما المؤسسة الأمنية فقد أجرت برئاسة موفاز نقاشاً خاصاً، وخرجت بعدة توصيات في سياق السياسات التي يجب أن تتبع في سياسة خطة الانسحاب ولعل أهمها:

1. أن إسرائيل ستطلب من كافة المحافل الدولية التي يفترض أن تستثمر في قطاع غزة استباق الجدول الزمني ونقل الأموال لاستثمارها في البنى التحتية على الفور، لكي يبدأ الجهور الفلسطيني بلمس الفارق.
2. تنسيق فك الارتباط بغرض خلق وضع تسلم فيه المنطقة لجهة مسئولة ولا يجري فيه فك الارتباط تحت النار (20).

بناءً على ما تقدم يمكن الخروج فيما يخص الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بالملاحظات التالية:

أولاً: إن الجديد في هذا الانسحاب هو الإخلاء الكامل للمستوطنات.

ثانياً: لم تتغير العقلية الإسرائيلية تجاه معالجة القضية الفلسطينية سواء من ناحية الوصاية على الحل الفلسطيني أو من الناحية التعاطي مع الحل الأمني وتقاسم الأدوار، هذا لا ينفي طبعاً رغبة إسرائيل في إقامة (Micro-State).

ثالثاً: إن التوسعة الجغرافية التي تريد إسرائيل أن تضيفها إلى قطاع غزة هي عبارة عن تلبية لواقع جديد فيما يخص قضيتين محوريتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهي قضية العودة والدولة الفلسطينية حيث أنه وبناء على وعود الإدارة الأمريكية بأن العودة ستكون فقط للأراضي الفلسطينية فإن إسرائيل تريد أن تمنح الشعب الفلسطيني مساحة من الأراضي في القطاع لإمكانية استيعاب من يريد العودة إذا تم الاتفاق على ذلك مستقبلاً وليس في داخل إسرائيل وهذا الذي بات

---

(19) يديعوت أحرنوت، 2004/11/12.

(20) يديعوت احرونوت، 2004/11/11

ما تجمع عليه كافة القوى في إسرائيل[21]. فتطبيقا للتصور الامريكي القائم على ضرورة ايجـاد دولة فلسطينية قادرة على العيش تاتي هذة التوسعة الجغرافية لتحقيق هذا الحلم في قطاع غزة.

أثر خطة فك الارتباط على الضفة الغربية وقضايا الإجماع الفلسطيني:

لقد أكدت خطة فك الارتباط أثناء تناولها للضفة الغربية على الجوانب التالية:

1. بقاء بعض المناطق في يهودا والسامرة جزءاً من دولة إسرائيل ومن بينهـا مسـتوطنات مدنية ومناطق عسكرية وكافة الأماكن التي توجد فيها لإسرائيل اهتمامات إضافية.
2. سوف تخلي إسرائيل المنطقة الكائنة شمال السامرة (غنيم، كديم، حومش، صانور) وتعيد انتشارها خارج المنطقة التي أخلتها.
3. سوف تسمح هذه الخطة بالامتداد (الاتصال) الإقليمي الفلسطيني في منطقة شمال السامرة.
4. ستقوم إسرائيل بتحسين البنية التحتية في يهودا والسامرة بهدف إتاحة الاتصال بينهما [22].

وعند محاولة استشراف ظلال هذه الخطة ومعالجة أهم الأهداف التي تريد الخطة تحقيقها يمكـن ملاحظة النقاط الرئيسية التالية: إن هذه الخطة تتعدى المجال الأمني لتصبح عبـارة عـن خطـة سياسية ترسم خريطة الضفة الغربية مستقبلاً، فهي وكما يقول "ميكائيل راند" بأنها عبـارة عـن مشروع سياسي ضمن معادلة (Less Land for Less Peace) ويوضح ذلـك بقولـه أن هـذه الخطة تفرض حالاً قائماً على الفلسطينيين، حيث أنهم سيتمكنوا من الحصول على دولة أقل ممـا هم يحلموا حالياً، وكذلك الإسرائيليين فإنهم لن يحصلوا على سـلام كامـل (A Full - Blown Peace) كما حلمت إسرائيل منذ اليوم الأول لتأسيسها [23]. الا ان "ميرون بنفنتسي" يرى بان هذة الخطة تعيد الى الاذهان فكرة الابرتهايد وما سمي الاوطان الكبيرة للسود. ففي مقارنته بين خطة فك الارتباط فيما يخص الضفة الغربية وبين نظام الأبرتهايد في نظام جنـوب أفريقيـا وسياسـة البنستونات الكبيرة يقول "في جنوب أفريقيا جرت أيضاً محاولة فاشلة لحل مشكلة ديموغرافية من خلال تشكيل أوطان للسود وحظيت بدعم الليبراليين في البداية كما اعتبرها قسـم مـن الأسـرة الدولية خطوة نحو نزع الاستعمار بعد فترة غير طويلة اكتشف أن هذه الحيلة تهدف إلى إطفـاء

(21) أبراهام تمير. **ائتلاف من الليكود وحتى اليسار.** معاريف. 7/7/2004

(22) **بيان سكرتير الحكومة يسرائيل ميمون 6/حزيران/2004** ، تقرير البنك الدولي: الفصل الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات. 23حزيران 2004 . ص. 30

(23) http:www.**israelforum.com**

الشرعية على ديموقراطية شعب الأسياد، والبانتستونات انهارت ومطلب المساواة تعاظم فاصطف العالم من وراء مطلب القضاء على آفة الأبرتهايد" (24).

كذلك من الملاحظ أن هذه الخطة لا تهدف فقط إلى موضوع التقطيع الجغرافي بل تتعدى ذلك إلى رسم مرحلة جديدة حيث أن الإطار العام لهذه الخطة يقسم الضفة الغربية إلى منطقة السامرة ويهودا ويأتي الانسحاب وتفكيك بعض المستوطنات من منطقة السامرة فقط، ومن وجهة نظر (Amira Haas) فإن الخطة تفرض تغيراً وحشياً (Brutal Change) في كلا الجانبين الجغرافيا الطبيعية (Natural Geography) والجغرافيا السياسية (Political Geography) حيث تدمر البنية الوطنية والطبيعية بتقسيم الضواحي عن المدن والمحافظات عن بعضها وحتى القرى عن أراضيها الزراعية (25). وهذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع الإسرائيلي "باروخ كميرلينج" حيث وصف سياسة أرئيل شارون" بالبوليتسيايد" والمبني على التدمير المنهجي للبنى التحتية المادية والبشرية لمجتمع ما لكي يتوقف عن كونه مجتمعاً سياسياً يرى أن من حقه تقرير المصير (26).

أذن وعند دراسة الاعتبارات النهائية التي عدلت بناءا عليها خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة, ومحاولة البحث في أمكانية أن تلبي هذة الخطة الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية, فقد أجابت الخطة أن الهدف منها هو خلق واقع أفضل امنيا ودبلوماسيا واقتصاديا وديمغرافيا.[27] وتطابقا مع هذه الاعتبارات يغيب العامل الأهم وهو العامل السياسي فالخطة لم تأتي على ذكر هذا العامل وما النهاية التي ترمي لها الخطة ،حيث أن الخطة لم تذكر ما هو مصير الاراضي هذة بعد أن يتم تطبيق جميع بنود الخطة, وهذا يعود الى أن الخطة أتت لتعالج قضايا آنية وتشوه في نفس الوقت الوضع السياسي المستقبلي الفلسطيني[28], وحتى أن معالجتها للمسائل الآنيه ليست ذات جدوى على الجانب الفلسطيني ,وهذا ما تؤكده الدراسات العلمية الجدية أن الفائدة الاقتصادية ضئيلة على المدى القصير ففي ظل بقاء نظام الحدود الخارجية دون تغيير لن ينتج عن الفصل فوائد اقتصادية.وكما ذكر تقرير البنك الدولي فان احتمالات الانكماش الاقتصادي لن تتغيير والفروقات بين الفصل وسيناريوهات الوضع الراهن لا قيمة لها.[29] وذلك يعود الى

---

(24) هأرتس، 22/04/2004.

(25) نقلا عن هارتس بتاريخ 16/6/2004 وذلك على موقع: http://www.fromoccuopiedpalestine.org

(26) المشهد الإسرائيلي، نقلاً عن صحيفة جلوبس، 09/04/2004.

27) **تقرير البنك الدولي .الفصل الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات** .23 حزيران 2004.ص.31

Al-arian ,Laila، **Gasa Disengagement Plan.Washington report on Middle East Affairs**>Volume 23,issue8 28

29 - ، تقرير البنك الدولي، **مصدر سابق.**

حقيقة مهمة وهي أن التعامل مع القضية الفلسطينية كحلول آنية ومحاولة الالتفاف على القضايا الرئيسية ليس فقط لن يحل القضية الفلسطينية بل انه قد يؤجج الصراع لاحقا. وتبقى القضية الأكثر أهمية وهو هل فعلا خطة الانسحاب من القطاع وشمالي الضفة الغربية إنجازا فلسطينيا أم فخا إسرائيليا. في الحقيقة وبناء على ما تقدم من تفصيل للأسباب والدوافع التي أدت الى أبراز هذة الخطة الى حيز الوجود لا يمكن إنكار أن خطة الانسحاب من غزة وشمالي الضفة الغربية أتت نتيجة ما أحدثته الانتفاضة الفلسطينية وإدخالها متغيرات جديدة على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية هذا من الجهة الأولى, أما من الجهة الثانية, فهي تأتي كمحاولة اغتيال لما أنجزه الشعب الفلسطيني خلال الأربع سنوات المنصرمة). وهذا بالتأكيد لا يعني بان هذة الخطة كلها شيطانا اكبر فإخلاء القطاع والانسحاب من شمالي الضفة يبقى إنجازا فلسطيينا، إذا توافرت عدة ظروف، اولاً: أن يبقى انسحابا من طرف واحد بحيث لا يقوم الفلسطينين بتقديم ثمنا لهذا الانسحاب الذي يفترض أن الشعب الفلسطيني قد دفع ثمنه مسبقا (3736 شهيد, 53824 جريح, هذا عدا عن تدمير البنية الاقتصادية والسياسية كاملا) .[30] أما من الجهة الاخرى فان هذا الانسحاب سيكون ذا وضع ايجابي إذا تمكن الفلسطينيون أن يغيروا من قواعد اللعبة السياسية الداخلية والذي سيقودهم الى إقامة حكم في غزة يقترب الى النجاح وتحقيق بوادر لمعالم نظام سياسي قادر على مواجهة اسرائيل ولدية القدرة على بناء عقلية تؤهل هذا النظام في حالة تغيرت الظروف أن يكون مشروعا لتحرير فلسطين وإقامة حل عادل للقضية الفلسطينية, وهذا يتطلب إعادة بناء العلاقة المؤسسية الفلسطينية والبيت الفلسطيني والبرنامج الفلسطيني بما يتلاءم والمعطيات الجديدة. أما إذا تم التعاطي مع هذا الإنجاز على انه بداية لاستئناف المفاوضات السلمية فانه قد يقود الى تحوله الى فخ إسرائيلي وذلك لسببين رئيسيين: أولا انه وبناءا على ما تم تبيانه سابقا من دوافع هزة الخطة وكذلك ما ترمي إليه من أهداف فأنها تتعارض تماما مع الحدود الدنيا للمتطلبات الفلسطينية وبالذات فيما يخص الضفة الغربية, وبالتأكيد هذا لا يعني أن الخطة تجيب على المتطلبات الفلسطينية في القطاع ألا انه بالامكان أن تقدم اسرائيل جزء من هذة المتطلبات لاحقا إذا تم التنازل لها عن بعض المطالب في الضفة الغربية. ثانيا: أن الدخول في مفاوضات تسوية مرتكزة على خطة الانسحاب واعتبارها جزء من خارطة الطريق سيقود الشعب الفلسطيني الى الدخول في عدة منعطفات ومنها:

[30] **تقرير وزارة الصحة الفلسطينية عدد الشهداء والجرحى ما بين 2000/9/28-2004/12/3.**

1- الاستجابة للتناقضات التي تطرحها خارطة الطريق, والتي ليس هذا مجالا للحديث بتفصيلها ألا أن أهم ما تطرحه الخارطة هو تفكيك البني التحتية للمقاومة سواءا بالتتابع كما يراه الإسرائيليون أو بالتوازي كما يراه الفلسطينيون, وهذا سيعيد اللعبة الفلسطينية الإسرائيلية الى ما قبل الانتفاضة, وبالتالي ما هي أوراق اللعب التي ستبقى بيد الفلسطينيين لاستخدامها في طاولة المفاوضات, كما وعن أي نظام سياسي ناجح نتكلم الذي سيصبح أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارجه (حيث أن اسرائيل لن تقبل أن يكون ضمن هذا النظام منة يبقى متمسكا بالمقاومة).

2- أن الدخول في مفاوضات مع حكومة شارون سيتيح لشارون التنصل من التزاماته التي حتى تبناها في خطة الانسحاب ليس بالتنصل المباشر، وإنما تارة بالتلكأ في التنفيذ وتارة أخرى بالتذرع بان الظروف لا تسمح بتنفيذ هذا الجزء أو ذاك, وذلك لان شارون قد يرى أن المكاسب التي أرادها من الخطة قد تحققت,[31] كما أن الغموض الذي تحتويه الخطة سيعيد تأليب الرأي العالمي على الشعب الفلسطيني من ناحية عدم الالتزام بما تم الاتفاق علية.أما الجانب الآخر والمهم فهو أن اسرائيل قد تسعى الى الحصول على شرعية دولية بادعائها أن الاحتلال قد انتهى في قطاع غزة مع الانسحاب المخطط له على غرار ما حدث في جنوب لبنان وهذا الأمر ما تعمل الحكومة الإسرائيلية على مناقشته مع الولايات المتحدة[32] وفي حالة أن تم تنسيق هذا الاتفاق وحصلت اسرائيل على شرعنته دوليا ما الذي بامكان أن يفعله الفلسطينيون إذا تم تنسيق هذا الانسحاب معهم.

3- الانسحاب من طرف واحد سيمنح الفلسطينيين فرصة ترتيب أوضاعهم الداخلية كما يشاءون مع الأخذ بالمعطيات الموجودة كالعامل الإسرائيلي والعوامل الأخرى وبامكانهم أن يفرضوا كذلك حقائق على الأرض, وعلاوة على ذلك فان أي عملية تفاوضية ستبدأ من مرحلة ما بعد الانسحاب.

---

[31] داني روبنشتاين.**فرص فك الارتباط المعدومة**. <u>هارتس</u>، 2004/8/30

[32] الوف بن ، **اقتراح اسرائيلي للولايات المتحدة والامم المتحدة : فك الارتباط يوصف كمرحلة نحو انهاء الاحتلال**.<u>هارتس</u> 2004/11/22

النتائج والتوصيات:

لقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والنتائج ومن أهمها:

1-أن خطة فك الارتباط أتت نتيجة لسلسلة من الدوافع تهم الجانب الإسرائيلي وعلى رأسها الأثر الكبير لانتفاضة الأقصى وما أدخلته في معادلات الصراع الفلسطيني - الأسرائيلي.

2-أن خطة فك الارتباط تخلق حقائق جديدة على الأرض وتنقل اسرائيل الى مواقع تفاوضية متقدمة.

3- أن خطة فك الارتباط لا تقل غموضا عن اتفاق اوسلو وخاصة إذا حاولنا ربطها بخارطة الطريق.

4- أن المجتمع والقوى السياسية في اسرائيل لم ينضجا بعد لتقديم أفكار تبادلية فيما يخص أيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية، بل على العكس بقي التعاطي مع القضية الفلسطينية التفافيا وبمقدار ما يتم تحقيقه من امن لإسرائيل.

التوصيات:

1-عدم التنسيق الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي فيما يخص خطة فك الارتباط.

2-تقوية البيت الداخلي الفلسطيني ليستطيع مواجهة المرحلة المقبلة.

3-رفض خطة المراحل والتأجيل في إي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية أو في أي مشروع مقدم لإيجاد حل للوضع الراهن.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة:

هدفت هذة الورقة الى دراسة اهم الدوافع والاسباب التي حذت بالحكومة الاسرائيلية الى تبني خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية, ومحاولة معرفة اهم الاسباب المباشرة التي ابرزت هذة الخطة الى حيز الوجود عبر فرضية ان الفكرة وان كانت نتيجة سلسلة من العوامل الا انها ارتبطت بشكل مباشر بالمقاومة . ومن هنا كان السؤال الرئيسي الذي حاولت الورقة الاجابة علية:هل خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية انجازا للمقاومة ام هو فخ اسرائيلي ؟. وقد تمت معالجة هذا السؤال من خلال عدة محاور تناولتها الدراسة .المحور الاول تناول فكرة الانسحاب في العقلية الاسرائيلية منذ ان ظهرت في عهد اسحاق رابين , ثم اتى المحور الثاني والذي تناول الاسباب التي دعت ارئيل شارون الى بلورة هذة الفكرة

وتحويلها الى مشروع سياسي , وتلا ذلك المحور الاخير والذي قام الباحث من خلاله بدراسة علاقة خطة الانسحاب واثرها على الضفة الغربية وما هو تاثيرها الاستراتيجي على مجمل القضية الفلسطينية وجاء ذلك من خلال تبيان مقدار استجابة الخطةللمتطلبات الاسرائيلية الامنية , واحتواءها على بعض الحلول السياسية التي من شانها تدمير امكانية تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني مستقبلا. وخلصت الدراسة الى سلسلة من النتائج ومنها: ان خطة الانسحاب لا تقل غموضا عن اتفاق اوسلو,ان هذة الخطة تهدف اولا واخيرا الى تحقيق مصالح اسرائيلية ذاتية بحته, ان هذة الخطة لن تؤدي الى حل عادل للصراع بل على العكس ستاجج هذا الصراع مستقبلا.اما اهم التوصيات فكانت عدم التنسيق مع الجانب الاسرائيلي في خطة فك الارتباط هذة كونها منذ البداية استثنت الجانب الفلسطيني , وكذلك لانها تمس بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني,كما وتبرا الاحتلال من جرائمه التي ارتكبها اثناء الانتفاضة الثانية.

Summery:

The study examines the main motives behind the Israeli Government adoption of its disengagement plan from Gaza Strip and some areas in the North of the West-Bank. The study also attempts to test the following hypothesis: the main direct cause among others, that force the adoption of Israeli plan is the Palestinian resistance, although it does not exclude the possibility of the plan being a political trap.

The study is divided into three main axes:

1) the idea of disengagement in the Israeli mentality.
2) The main motives or causes behind the adoption of the plan.
3) The impacts of the plan on the Palestinians.

The study reached the following conclusions:

- The ambiguity of the plan is no less than that of the Oslo Accord.
- The plan serves the Israeli self-national interests.
- The plan in likely to elevate rather than to solve the conflict.
- The plan is nothing but a way to perpetuate the occupation and to disguise its ugly face.